مركز حمورابي

دور بعض منظمات المجتمع المدني في تهديد القيم الاصيلة للمجتمع العراقي

دور بعض منظمات المجتمع المدني في تهديد القيم الاصيلة للمجتمع العراقي

بقلم: م.م. أحمد العلاق

مركز البحوث النفسية

26 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

بعد احتلال العراق في سنة 2003 برز دور منظمات المجتمع المدني وفي تنامي مستمر، اذ تعد الولايات المتحدة الامريكية منظمات المجتمع المدني ركناً أساسياً من اركان النظام الديمقراطي، فقامت وفق ذلك بدعم تأسيس المنظمات، وفتح افرع للمنظمات الغربية، وتوفير الحماية لها، حتى بلغ عدد المنظمات العاملة في العراق اكثر من 6000 منظمة، منها 1000 منظمة اجنبية، وكان الدور الرئيس لمنظمات أمريكية ممولة مثل (منظمة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID، والمعهد الديمقراطي الوطني(NDI)، والمعهد الجمهوري الدولي (IRI)، وقد قدمت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، على سبيل المثال في سنة (2020) حوالي 300 مليون دولار، وفي سنة (2021) بلغت 350 مليون دولار، وفي سنة (2022) تم تخصيص 400 مليون دولار، اما المعهد الديمقراطي الوطني فقد بلغت سنويا بين (5- 10) مليون دولار كذلك موازنة المعهد الجمهوري الدولي، جزء منها في تمويل ودعم المنظمات العاملة في العراق، قامت الكثير من هذه المنظمات بدور انساني مهم للمجتمع العراقي، وقدمت الكثير سواء خلال الازمات او بالظروف الاعتيادية، لكن ما يهمنا هو التهديد الصريح الذي تقوم به بعض منظمات المجتمع المدني للقيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، نطرح منها نموذجين لتصريحات معلنة لإحدى العاملات في تلك المنظمات، ففي تصريح نشر على موقع إذاعة نوى بتاريخ 4/5/2019، في حديث لمسؤولة احدى المنظمات النسوية المدعومة من الغرب قالت فيه (ان المرأة التي ترفض العيش بالعبودية في بيوت ذويها امامها خياران، اما ان تجد بيتا للأيواء يحفظ كرامتها، او تقع في الاستغلال الجسدي والتجارة في البغاء، مؤكدة ان دور الايواء الحكومية لا تستقبل مثل هذه الحالات.) الجدير بالذكر، تعترف صاحبة هذه المنظمة ان لديها بيوت امان وايواء سرية لا تملك تصريح قانوني، تأوي فيها النساء الهاربات من ذويهن وبعض المنحرفين والشاذين جنسيا، بل ان هذه المنظمة تشجع الفتيات على الهروب من ذويهن، كما بينا في التصريح المقتبس من المقابلة، وفي لقاء اخر مع السيدة نفسها نُشر على شبكة التضامن الدولية تحت عنوان 'نساء يعشن في ظل القوانين الإسلامية' تقول السيدة: فقدت المرأة العراقية وبحكم الدستور الجديد أية استقلالية كإنسانة يدافع المجتمع عن كرامتها، وحريتها، بل وحتى سلامتها الجسدية. وتظافرت المؤسسة القضائية بتشريع كل ما بإمكانه إضعاف المرأة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً) ثم تضيف (أننا انشأنا عدة دور إيواء للمرأة من العنف المنزلي والمجتمعي وتتميز المنظمة عن منظمات اليسار التقليدي

أو المنظمات الأخرى بأنها تتعامل مع النساء اللواتي لفظهن المجتمع على أنهن "زانيات"- ولا توجد هذه الكلمة في أدبياتنا، بل إننا نحرص على التعامل بأعلى احترام معهن كضحايا عنف مجتمعي وأيديولوجي منظّم وكذلك فئات المثليين والمثليات الذين تعرضوا لحملة إبادة وقتل في السنوات الأخيرة. ولدينا قناعة راسخة برفض أي تجريم للإنسان تبعاً لظروفه الاجتماعية التي تدفعه لبيع الجسد أو ظروفه العضوية التي تقرر توجهه الجنسي، أو الفخ الذي تقع فيه الفتيات اللواتي يتركن عوائلهن بحثاً عن الحب)، فهذه المنظمات تعلن صراحة مخالفتها الصريحة للدستور العراقي وللقوانين العراقية فضلا عن عدائها لعادات واعراف المجتمع ومنظومته القيمية الإسلامية والعربية.

وفق ما تقدم وبإيجاز يتضح ان هذه المنظمات تعمل على استهداف صميم القيم المجتمعية فهي تشجع صراحة الفتيات بالتمرد على ذويهن بحجج مختلفة بل وانها تتحدث عن تحويل الفتيات الهاربات من ذويهن الى ما اسمته تحويلاً "ثورياً" ليقمن بنفس دور رئيسة المنظمة، ولا تكتفيبتقديم مبررات للزنا والشذوذ الجنسي بل تشجع عليهن بحجة الحرية والتحرر والثورية، هذا نموذج واحد معلن عن دور هذه المنظمات وما تسببه من تفكك اسري واستهداف للقيم والعادات والتقاليد المجتمعية الاصيلة ومحاولة استنساخ التجارب الغربية ونقلها الى مجتمعاتنا دون النظر الى حجم الاختلاف واثر تلك القيم المستوردة على المجتمعات نفسها التي انبثقت منها، ومن هذا المنطلق نوصي الجهات المعنية بالتالي:

1- قيام دائرة المنظمات غير الحكومية بأخذ دورها الفاعل ومراقبة عمل المنظمات ومشاريعها وانشطتها.

2-عمل الشرطة المجتمعية على مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع بشكل جاد مع الكشف عن هذه الظواهر والجهات التي تقف خلفها.

3- متابعة الأجهزة الأمنية المختصة للمنظمات غير المصرح لها رسميا وغلقها ومحاسبة القائمين عليها.

4- قيام الجهات التشريعية بسن قانون يحافظ على القيم المجتمعية الاصيلة ويحاسب الجهات والافراد الذين يرومون استهدافها.